مواطنون يقترحون اعتماد المصارف نظام (السلف الشعبية)

قرض الـ١٠٠ راتب.. يعالج أزمة السكن لدى البعض ويسبّب مشاكل لآخرين

مراجعون أمام مصرف الرافدين... ارشيف

لم يدر بخلد عمار، إنه سيضع نفسه وأسرته في أزمة جديدة، في محاولة منه لحلّ مشكلة ارتفاع إيجار المنزل الذي يسكنه، عن طريق التقديم على سلفة الـ١٠٠ راتب التي أطلقتها وزارة المالية. عمار موظف في إحدى الدوائر الحكومية، وكان من أوائل من رحبوا بمعاملة سلفة الـ١٠٠ راتب، العام الماضي، ووضع خططاً وآمالاً على هذه السلفة، إلا أنها لم تدم طويلاً، إذ بعد أن وجد منزلاً بسعر ٨٠ مليون دينار، فجمع ما لديه من مال واقترض الباقي من أقاربه وأصدقائه، واعدا إياهم بتسديد دينه حال تسلمه السلفة.

□ بغداد/ دعاء آزاد - البصرة / ريسان الفهد

لكن إيقاف مصرف الرافدين سلفة الـ١٠٠ راتب لإشعار آخر، وضع عمار في موقف لا يحسد عليه هو وأسرته، لذا لم يكن أمامه سوى خيار واحد وهو أن يبيع المنزل لسداد ديونه والبحث من جديد عن منزل جديد ليستأجره.

يقول عمار: "لم تسعني الفرحة عندما علمت أن اسمي ظهر في قوائم سلفة الـ١٠٠ راتب، ولكنها فرحة لم تدم بعد أن أوقفت وزارة المالية السلف في المرة الأولى ولكني لم أفقد الأمل حتى أعادت إطلاقها مرة أخرى".

ويضيف في حديثه لـ"المدى"، إن قيام مصرف الرافدين بإيقاف السلف تسبب له بمشكلة كبيرة.

المسؤولون في مصرف الرافدين ورغم الاتصالات الهاتفية معهم للحصول على تصريح بشأن الموضوع، إلا أنهم لم يردوا على اتصالات "المدى".

عضو اللجنة المالية في مجلس النواب فالح الساري، أوضح لـ"المدى"، إن قرار إيقاف صرف سلفة الـ١٠٠ راتب يعود لمجلس إدارة المصرف ولا يحق للحكومة التدخل في شؤونها الخاصة.

وعن سبب إيقاف مصرف الرافدين للقروض، بين الساري إن "المصرف لم يعد يملك سيولة نقدية، لذلك هو بانتظار تسديد المقترضين ما بذمتهم لإطلاق السلف مرة أخرى"، مرجحا إن يطلق مصرف الرافدين السلف في شهر تشرين الأول المقبل.

وكان مدير مصرف الرافدين ضياء الخيون، قد استبعد في وقت سابق استئناف إطلاق القروض وسلفة الـ١٠٠ راتب مرة أخرى على المدى القريب بسبب قلة الأموال، عازياً أسباب إيقافها إلى نفاذ المبلغ المخصص لها والذي يقدر بتسعة تريليونات دينار.

وقال الخيون: "لا يمكن طرح موضوع إطلاق القروض وسلفة الـ١٠٠ راتب في الوقت الحالي نتيجة لقلة الأموال المخصصة لها، كما أن أقساط تسديدها التي تأتي إلى المصارف الحكومية قليلة، لذا لا يمكن استئناف إطلاقها مرة أخرى على المدى القريب".

ودعا الخيون وزارة المالية إلى وضع آلية لكيفية جمع الأموال وتخصيصها لمشروع السلف من اجل إطلاقها مرة أخرى.

وكانت وزارة المالية، قد قررت في العام ٢٠٠٨، وعن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة منح سلف وقروض مختلفة على الموظفين الذين لا تقل خدمتهم عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك، على أن لا يتجاوز مبلغ القرض ٥٠ مليون دينار، وبفائدة ٨٪ على أن تسدد خلال عشر سنوات.

وليس بعيدا عن قرض الـ١٠٠ راتب، تأتي (السلفة الشعبية)، كوسيلة لحل الأزمات المالية، وقد انتشرت على نطاق واسع في تسعينيات القرن الماضي، بسبب ضعف الموارد الاقتصادية للكثير من الموظفين بسبب العقوبات الاقتصادية، واتخذت مساحة أوسع بعد العام ٢٠٠٣، سواء بين الموظفين أو بين الأقارب أو في المناطق السكنية.

وتختلف دوافع الاشتراك في السلف من شخص لآخر، فهناك من يريدها لترميم بيته، أو لتسديد دين، أو شراء سيارة، أو لعلاج مريض، أو للزواج، وغير ذلك الكثير من الأسباب، الناشطة المدنية في البصرة سميرة حسن تقول في حديثها لـ"المدى": إن الوضع الاقتصادي الذي مر به العراقيون في السابق من حروب وحصار أسهم بانتشار السلفة بين المواطنين على نطاق واسع.

وتشير إلى أنه في تسعينيات القرن الماضي، وقع العديد من المواطنين ضحية النصب والاحتيال، "إذ كان البعض يقترحون عمل سلفة وما إن يجمعون المبلغ الأول حتى يهربوا به".

ولفتت حسن إلى أنه "في السنوات الأخيرة وبعد تحسن الوضع الاقتصادي ازدهرت وعادت السلف بقوة وبمبالغ كبيرة من أجل مشاريع تجارية أو غيرها".

وتبين أن "السلف الكبيرة مرتبطة بالربح والخسارة كونها توظف في التجارة أو غير ذلك، وهو ما تسبب أحيانا بمشاكل عند خسارة أحد المشتركين في عمله وتعذر تسديده مبلغ الاشتراك الشهري، وهنا تظهر الحاجة إلى الدولة لتحسين المستوى الاقتصادي لذوي الدخل المحدود بإطلاق سلف طويلة الأجل ومن دون فوائد مالية".

(السلفة) اتفاق مجموعة من الأشخاص على جمع مبلغ محدد من كل واحد منهم، أسبوعيا أو شهريا، ومنحه لأحدهم، وهكذا حتى يحصل الجميع على هذا المبلغ وتنتهي السلفة، وهي يختلف المبلغ الإجمالي من سلفة إلى أخرى، فبعضها يكون مليون دينار وأخرى تصل إلى ١٠٠ مليون دينار، بحسب القدرة المالية للمشتركين فيها.

الموظف رياض هادي يقول: "السلفة التي نجمعها بيننا أرحم لنا من سلفة المصرف التي تعرقلها التعليمات وتتوقف أحيانا لأسباب واهية".

الباحث الاقتصادي علي طاهر يرى أن "السلفة ظاهرة واسعة الانتشار حتى أصبحت حالة لابد منها تلجأ لها معظم العائلات العراقية والموظفين"، مضيفا "السلفة أكثر انتشارا بين النساء، وقد لا يخلو بيت أو موقع عمل من التعامل بالسلف وعملها بشكل دوري وفي حلقة مستمرة غير منتهية تتجدد سنويا".

وتقول خلود كاظم (ربة بيت): "حكايتي طويلة مع السلف، وقد تسببت ليّ بالمتاعب والخسارة كون بعض النساء يمتنعن على التسديد وأخريات يهربن نتيجة ظرف طارئ أو غيره"، موضحة "بدأت قصتي مع السلف عندما عرضت عليّ جاراتي الاشتراك في إحدى السلف ومنذ ذلك الحين أدمنت وأتقنت أساليبها، فبدأت مزاولتها كمهنة لي لتجتمع أكثر نساء المحلة يوميا في بيتي".

وتضيف كاظم "قمت بتدوير ما أجمع من أموال لهذه النسوة وأحتفظ بتسلسلات محددة ليّ"، مستدركة "كانت كاللعبة المسلية في البداية، ولكن بسبب تملص بعض المشتركات من دفع الاشتراك الشهري وهروب أخريات وقعت في مشاكل كبيرة وصلت بعضها إلى التهديد بالقضاء والعرف العشائري وهو ما اضطرني إلى فتح أبواب بيتي أمامهن ليأخذن الأثاث مقابل استحقاقاتهن المالية، وبأبخس الأسعار، حتى كدت أخسر زوجي وبيتي معا".

الموظفة جميلة، توضح أنها اشتركت وزميلاتها في العمل عن طريق إحدى الموظفات في سلف مع امرأة لا يعرفنها "وبعد حين عرفنا أن هذه المرأة هي صاحبة السلفة وهي مرابية، إذ تقوم بتشغيل تلك الأموال من دون أن تعرف المشتركات بذلك، وتحصل على فوائد مالية".

أما الموظف كاظم حسن فيرى أن السلفة ديون مستمرة مدورة ولها سلبيات أكثر من إيجابياتها.

في حيت تعتبر المعلمة سليمة حافظ السلف "حبل إنقاذ للعديد من المشاكل الاقتصادية"، مبينة "لقد اشتركت بسلفة مع عشرة من زملائي الموظفين بواقع ٥٠٠ ألف دينار شهريا وساعدت ابني بتكاليف زواجه".

ويؤيد ذلك الموظف حيدر موزان، إذ يشير إلى أنه اشترك في سلفة ساعدته على ترميم بيته، مضيفا "سأشارك في سلفة أخرى حال انتهاء هذه لأن أغلب زملائي في العمل لديهم مشاريع في هذا المجال".

فيما تقترح الموظفة أحلام حسين على المصارف الحكومية والأهلية تسليف الموظفين وبفوائد بسيطة لمعالجة مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد نظام السلفة في التسديد، لافتة إلى أن أغلب المصارف الحكومية تطلق السلف والقروض للموظفين ثم توقفها بحجة عدم توفر السيولة النقدية أو لعدم تسديد الدوائر الحكومية استحقاقات موظفيها.

الديوانية تتهم الموارد المائية بتجفيف ٧٠٪ من هور الدلمج.. والوزارة تنفي

□ بغداد/ المدى

نفت وزارة الموارد المائية، ما صرحت به محافظة الديوانية، بشأن قيام الوزارة بتجفيف ٧٠٪ من هور الدلمج، مؤكدة أن خطتها تقضي برفع مناسيب المياه في هذا الهور.

وقال مدير عام دائرة المصب العام في الوزارة عماد عبد في حديثه لـ"المدى": إن الوزارة لم تقم بأي عملية تجفيف لهور الدلمج بل إنها تسعى إلى زيادة نسب المياه في البحيرة.

وأضاف "الوزارة انتهت قبل أربعة أيام من تأهيل قناة تغذية المياه من المصب إلى قلب بحيرة الدلمج، وهذا من شأنه أن يقلل من الأملاح في الهور"، مشيرا إلى أن "القناة كانت تعاني من كثرة الترسبات ولكن بعد تأهيلها زادت تصاريف المياه إلى ٢٠ مترا مكعبا في الثانية بعد أن كان تصريفها يتراوح ما بين ٦ - ١٠ أمتار مكعبة في الثانية".

ورغم تأكيد عبد بعدم وجود تجفيف، إلا أنه لم يستبعد احتمال "انحسار بعض المياه عن رقعة معينة في هور الدلمج إلى رقعة أخرى، ربما إلى قلب الهور نفسه بسبب انسيابية المياه، وقد يكون سبب ذلك هو إن إحدى جهات الهور أعلى من الأخرى ومن الطبيعي أن يحدث انحسار وهو قد يكون السبب في هلاك الأسماك التي تتحدث عنها الديوانية".

المستشار الزراعي لمحافظ الديوانية علي مانع، ذكر أن "مئات الأطنان من الأسماك النادرة والطيور، تعرضت للهلاك خلال الـ٢٤ ساعة الماضية بسبب تجفيف وزارة الموارد المائية ٧٠٪ من هور الدلمج"، موضحا أن ذلك تم من خلال "تصريف مياه هور الدلمج عبر منافذ تصريف المياه باتجاه واسط من دون الرجوع إلى المحافظة"، على حد قوله.

وأشار إلى أن "مئات الأسر المربية للجاموس قرب الهور هجرته بسبب الجفاف"، مطالبا وزارة الموارد المائية بإيقاف التجفيف فورا، محذرا في الوقت نفسه من كارثة بيئية في الهور.

وحذّرت مديرية البيئة في محافظة الديوانية في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني ٢٠١٢، من انقراض أنواع نادرة من الطيور في هور الدلمج بسبب تعرضها لحملة صيد جائر، فيما طالبت بتوفير دوريات لحماية هذه المنطقة.

وتقدر مساحة هور الدلمج بنحو ١٢٠ ألف دونم، ثلثاها في محافظة الديوانية والباقي بمحافظة واسط، وتعيش في مياهه العديد من الأحياء المائية ومنها طيور فريدة تأتي موسمياً من مناطق مختلفة من العالم، لاسيما من بلدان جنوب شرق آسيا وأفريقيا وتربى فيه ثروة هائلة من مختلف أنواع الأسماك فضلا عن الجاموس والحيوانات المنتجة الأخرى.

كربلاء تشكو: تأخر مصادقة وزارة التخطيط على المشاريع يؤثر في الواقع الخدمي

حمّل مسؤولون في محافظة كربلاء، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مسؤولية تأخر تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في المحافظة، بسبب اشتراطها المصادقة على المشاريع قبل الإعلان عنها.

ويؤكد رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء الدكتور عباس ناصر حساني لـ"المدى": إن المحافظة تعاني من مشكلة جديدة وهي البحث عن شركات مقاولين لتنفيذ ما لديها من مشاريع تصل إلى ٢٨٤ مشروعا بكلف إجمالية تزيد على ٣٠٠ مليار دينار.

□ كربلاء/ أمجد علي

وعزا أسباب ذلك إلى "تأخير المصادقة على المشاريع من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي التي لم تصلنا إلا نهاية شهر أيار"، مؤكدا إن هذا التأخير "تسبب لنا بالكثير من المشاكل، أبرزها ضيق الوقت إذ لم يتبق أمامنا سوى نصف سنة مالية".

ولفت حساني إلى أن إحالة المشاريع "تتطلب أولا الإعلان عنها في وسائل الإعلام، ومن ثم تلقي العطاءات وبعد ذلك فتحها وتحليلها وأخيرا الإحالة إلى التنفيذ وهذا يستغرق نحو ثلاثة أشهر، فلا يتبقى من السنة سوى ثلاثة أشهر وهي فترة غير كافية ليلمس المواطن تحسناً في الخدمات أو يرى مشاريع منفذة".

وأضاف حساني "تقع علينا مسؤولية استقطاب شركات ومقاولين أكفاء بإمكانهم التقديم خلال الفترة المحددة، وهو أمر صعب إذ أن الكثير من المقاولين اتجهوا إلى المحافظات الأخرى التي باشرت بتنفيذ المشاريع منذ وقت مبكر بعد أن صادقت وزارة التخطيط على مشاريعهم قبل كربلاء". وتابع بالقول: "كربلاء أرسلت خطة مشاريعها منذ العام الماضي إلى وزارة التخطيط بعد أن صادقت عليها الحكومة المحلية بسلطتيها التنفيذية والتشريعية، ولكن بطء الإجراءات من قبل الوزارة هو سبب التأخير".

وأكد حساني "خلال هذه الفترة لم نستطع سوى إحالة عدد قليل من هذه المشاريع، وهو ما يعني إن الأموال التي لم نتمكن من صرفها على المشاريع بسبب ضيق الوقت وقلة الشركات ستعود إلى خزينة الدولة أواخر العام الحالي".

رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي، دعا إلى "اعتبار السنة المالية تبدأ من تاريخ المصادقة على خطة المشاريع من قبل وزارة التخطيط لكي يتوفر لنا وقت أطول لتنفيذ المشاريع وعدم التسرع بإحالتها إلى مقاولين ثانويين أو شركات غير كفوءة".

معاون المحافظ للشؤون المالية والخدمات عادل الموسوي، عد المطالبة باعتبار السنة المالية لتنفيذ المشاريع تبدأ من تاريخ مصادقة وزارة التخطيط على الخطة بأنها "أمر غير ممكن التطبيق لأسباب مالية".

وبين لـ"المدى" إن هذه الأسباب تتعلق بقانون الإدارة المالية والدين العام المرقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤، لكنه اتفق مع رئيس لجنة الإعمار على أن "تأخر مصادقة وزارة التخطيط أربك عمل المحافظات، خاصة وإنها خصصت الأموال للمحافظات بحسب النسب السكانية وإن مجالس المحافظات هي الأعرف بأهمية المشاريع وجدواها الاقتصادية".

وتابع بالقول: "كما أن مجالس المحافظات هي التي تقوم بعمليات فتح العطاءات والتحليل ومن ثم الإحالة، وهذه تحتاج إلى فترات زمنية مختلفة تعتمد على التواريخ وعدد الشركات التي تقدم عطاءاتها، لذلك لا نرى هناك ضرورة أكثر من الاستشارة الفنية للمصادقة على خطة المحافظات أو أهمية إعلام الوزارة بما يتم وضعه من خطط في المحافظات". وأشار الموسوي إلى أن "هناك جهات رقابية عديدة يمكن لها أن تقوم بعمليات التقييم والتدقيق للمشاريع المراد تنفيذها في المحافظة"، عادا تدخل وزارة التخطيط في العمليات الإعمارية في الفترة الحالية بـ"غير المجدية، بل هي معرقلة للخطط خاصة مع وجود الروتين والبيروقراطية التي تعاني منها دوائر الدولة والتي تساهم في تأخير المصادقة على المشاريع".

واقترح الموسوي تخويل المحافظين جميع الصلاحيات المخولة لوزيري المالية والتخطيط فيما يخص مشاريع تنمية الأقاليم.

أحد المشاريع الخدمية.. ارشيف